

Distr. General
28 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة
المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومساائل برنامجية

تمكين المرأة اقتصاديا

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لطلب لجنة وضع المرأة الوارد في قرارها ٤/٥٤ بشأن
تمكين المرأة اقتصاديا، بأن يقدم الأمين العام إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن
تنفيذ هذا القرار. ويدرس التقرير الحالي إطار السياسات الاقتصادية المتعلقة بتمكين المرأة
اقتصاديا ويقدم توصيات للعمل في المستقبل.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢.

** E/CN.6/2012/1.



أولا - مقدمة

١ - اقترحت لجنة وضع المرأة في قرارها ٤/٥٤ بعض التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا وطلبت أن يقدم الأمين العام إلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويشتمل هذا التقرير على مساهمات الدول الأعضاء^(١) ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة^(٢) ويستند إلى أدلة ترد في منشورات لأجهزة الأمم المتحدة ولمصادر أخرى، ويختتم التقرير بتقديم توصيات للعمل في المستقبل لكي تنظر فيها اللجنة.

٢ - وتمكين المرأة اقتصاديا، بوصفه عملية وبوصفه أيضا واقعا مهنيا، يتيح للمرأة التمتع بالحقوق الاقتصادية واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها الخاصة وفي حياة الآخرين. وهو يتيح الفرص أمام النساء لتحقيق أبعاد أخرى للتمكين، بما في ذلك التمكين السياسي والاجتماعي. وبالإضافة إلى قيمته المتأصلة، يمكن أن يسهم تمكين المرأة اقتصاديا أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى^(٣). وبغية تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لا بد من اتباع نهج شامل ومتناسك يجمع في إطاره المؤسسات وأدوات السياسة وأطر الرصد، بما في ذلك ما للمرأة والجماعات التي تسعى إلى أعمال حقوقها من نفوذ وقيادة ويترتب على التمكين الاقتصادي للمرأة الإقرار بقيمة عملها وقياسه واحترامه.

٣ - ويدرس التقرير أيضا بيئة سياسات الاقتصاد الكلي ويحلل وضع المرأة بوصفها عاملة ومنظمة للمشاريع وصانعة للقرارات، بما في ذلك مساهمتها في الاقتصاد وتحقيق رفاه الإنسان. ويسعى التقرير إلى إثبات أن قضية تمكين المرأة اقتصاديا أمر ضروري إذا ما أريد

(١) وردت مساهمات من حكومات ألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا وبولندا وتركيا والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وحبوتي والسنغال والسودان والسويد وفنلندا وكولومبيا ولافتيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا واليابان.

(٢) وردت مساهمات من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة شؤون الإعلام والأمانة العامة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

(٣) انظر World Bank, World Development Report 2012: Gender Equality and Development (Washington, D.C., 2011).

للمجتمعات في جميع أنحاء العالم الخروج من حالة التراجع الاقتصادي العالمي الراهن وتحقيق نمو عالمي متوازن ومستدام، وكفالة المساواة والعدالة والكرامة للمرأة والرجل. ويركز على المجالات التي يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات فيها للتعجيل بتمكين المرأة اقتصادياً. بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والعمل والعمالة وممارسة الأعمال الحرة واتخاذ القرارات الاقتصادية. وفي حين أن إتاحة سبل حيازة الأصول والتحكم فيها يعزز تمكين المرأة اقتصادياً، لم يتطرق التقرير إلى هذه المسائل تجنباً للازدواج مع تقارير أخرى عن الموضوع ذي الأولوية.

٤ - ويركز الأمين العام في تقريره المقدمين إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة عن الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2012/3 و E/CN.6/2012/4) على تمكين المرأة الريفية اقتصادياً والنهوض بتمكين المرأة الريفية من خلال المؤسسات التي تستجيب للقضايا الجنسانية. ويرز التقريران المجالات التي يلزم فيها بذل المزيد من الجهد من أجل تسريع التمكين الاقتصادي للمرأة، من قبيل الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي والممتلكات والتمويل، والأسواق، والقطاع الزراعي، والتنمية المستدامة، وتقديم الخدمات والمؤسسات الريفية. وتُشجّع الدول الأعضاء على النظر في هذين التقريرين معاً من أجل الإلمام بلمحة عامة عن القضايا المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً.

٥ - ويوفر منهج عمل بيجين (١٩٩٥)، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإطار السياسي والقانوني المؤسسي للنهوض بتمكين المرأة اقتصادياً. وقد قطع المجتمع الدولي على نفسه أيضاً التزامات قوية وشاملة لتمكين المرأة اقتصادياً في العمليات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية (٢٠٠٠)، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (٢٠٠٢)، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٨)، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٠).

٦ - وفي عام ٢٠١٠، التزمت الدول في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ إجراءات تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والمساواة في مكان العمل. وفي برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول بتركيا في عام ٢٠١١، شجعت الدول على تمكين المرأة الريفية واعتبرتها شريكا حاسماً في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وكفالة الأمن الغذائي والتغذوي،

وكما شجعت على ضمان وصولها إلى الموارد الإنتاجية^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الدول الأعضاء في الحوار الرفيع المستوى بشأن المرأة والاقتصاد، الذي عقده منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١١ على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الإمكانيات الكاملة للمرأة وإدماجها بشكل كامل في اقتصادات البلدان الأعضاء في المنتدى، والإفادة من مهاراتها وإزالة الحواجز التي تحد من مشاركتها الاقتصادية الكاملة وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن. وتناولت معاهدات وهيئات وآليات حقوق الإنسان هذه القضية أيضا. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية خدم المنازل^(٥) وقدمت توصية ترمي إلى تحسين ظروف عمل خدم المنازل في جميع أنحاء العالم.

ثانيا - الاقتصاد الكلي

٧ - تقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والبنك الدولي معدل النمو العالمي في عام ٢٠١٠ بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة، غير أن هناك توافق في الآراء على أن انتعاش الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية والاقتصادية آخذ بالتباطؤ نتيجة إلى التوترات والإخفاقات في الأسواق المالية ومشاكل الديون السيادية في أوروبا وتقلبات أسعار السلع الأساسية واستمرار الاختلالات في التجارة العالمية. وتعرض توقعات النمو العالمي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ للتخفيض من جراء ذلك، ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات الأكثر ثراء في العالم بمعدل يقل عن ٢ في المائة^(٦). وتساهم الأزمة المالية والاقتصادية، مقرونة بتقلب أسعار الأغذية والطاقة، في تسارع نمو أوجه عدم المساواة، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

٨ - ويؤدي استمرار الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض النمو إلى إعاقة تمكين المرأة اقتصاديا والحد من الفقر، بل إنه حتى في حالة حدوث انتعاش عالمي، فإن ذلك لن يمكن أن يضمن بمفرده تحسينهما. ويقاس الناتج المحلي الإجمالي القيم الإجمالية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي التجارة، لكن الطريقة التي تقاس بها هذه القيم لا تأخذ بعين الاعتبار المدخلات التي لا يُتقاضى عنها أجر. ولذلك فإن العمل غير المأجور للنساء (والرجال) والموارد البيئية "المجانية" التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات التي يعتمد

(٤) انظر A/CONF.219/3/Rev.1.

(٥) انظر <http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C189>.

(٦) انظر (IMF, World Economic Outlook: Slowing Growth, Rising Risks, (Washington, D.C., 2011).

عليها المجتمع، لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي أو نموه. ومن أجل إجراء تقييم حقيقي للتقدم المحرز في رفاه الإنسان، ينبغي النظر في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالارتباط مع مؤشرات الرفاه، من قبيل سوء التغذية وحالة التنمية البشرية، بما في ذلك المؤشرات التي يدخل فيها العمل غير المأجور، إضافة إلى العمل المأجور^(٧).

٩ - ومن أجل الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حماية البيئة يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع. وفي تسعينات القرن الماضي، لم يستفد السكان المهمشون في كثير من الأحيان من فرصة تحسين حالتهم عندما حدث نمو مطرد في نصيب الفرد من الدخل القومي (انظر A/66/126).

١٠ - ويعد تناول قضية تمكين المرأة اقتصادياً أمراً أساسياً إذا ما أريد ضمان تحقيق نمو شامل يراعي مصالح الفقراء؛ وبالإضافة إلى أن تمكين المرأة اقتصادياً قضية من قضايا حقوق الإنسان، فإن هناك دواع اقتصادية قوية لتعزيزه. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على سبيل المثال، أنه إذا ما أتيحت للنساء إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثلما يتاح للرجال، فإنهن يستطعن زيادة غلة مزارعهن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، مما يزيد مجموع الناتج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة، وهو ما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي^(٨).

١١ - وفي الوقت الذي يشهد إحراز تقدم كبير نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، تعرّض الأزمة المالية والاقتصادية التقدم المحرز في بعض البلدان النامية للخطر. فعلى سبيل المثال، قدرت دراسة شملت ستة من بلدان أمريكا اللاتينية أن الركود المتوقع في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وحدوث انتعاش بطيء وتدرجي نحو استعادة مستويات النمو في فترة ما قبل الأزمة بحلول عام ٢٠١٥ يمكن أن يدفع بعض البلدان ذات الدخل المنخفض بعيداً عن المسار فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات إتمام الدراسة الابتدائية وصحة الطفل والأم وإمكانية الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي^(٩).

(٧) Jain, D. and Elson, D. (eds) 'Harvesting Feminist Knowledge for Public Policy, Rebuilding Progress' (New Delhi, 2011).

(٨) FAO. *The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture, Closing the Gender Gap for Development* (Rome, 2011).

(٩) Sánchez, M. and Vos, R., "Impact of the global crisis on the achievement of the Millennium Development Goals in Latin America. New York", Department of Economic and Social Affairs, Working Paper No.74 (ST/ESA/2009/DWP/74).

١٢ - ولا يسفر الانتعاش الاقتصادي البطيء عن تهيئة الوظائف. وتحذر منظمة العمل الدولية من أن الاقتصاد العالمي يقف على حافة ركود جديد وأكثر عمقا في الوظائف من شأنه أن يؤخر الانتعاش الاقتصادي العالمي وقد يشعل المزيد من الاضطرابات الاجتماعية في الكثير من البلدان. وثمة حاجة ماسة إلى معالجة النمو غير المولد للوظائف، ويجب إيجاد فرص العمل للنساء والرجال. ويعد ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع أمرا حاسما لبناء مجتمعات أكثر عدلا وشمولا لجميع أفرادها على أساس المساواة بين المرأة والرجل، على النحو الذي اقترحه الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

١٣ - وتقلص الأزمة المالية والاقتصادية بالفعل الحيز المتاح للحكومات فيما يتعلق بالسياسات والماليات، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، من أجل تنفيذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية. ومع الانتقال من مرحلة منح الحوافز المالية إلى مرحلة تصحيح أوضاع المالية العامة، فمن المرجح أن يتباطأ النشاط الاقتصادي، مما يضعف بدوره من تأثير خفض الإنفاق الحكومي. وقد أدت الفترات الطويلة السابقة لتدني النمو وتباطؤ التنمية، في فترة "العقود الضائعة" في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، إلى عواقب متميزة جنسانيا. وعادة ما تعوض النساء عن التخفيضات في الإنفاق على الرعاية العامة والنقصان في إيرادات الأسر المعيشية، بتكثيف عملهن غير المدفوع الأجر والمدفوع الأجر، ولا سيما في القطاع غير النظامي الذي لا يتوافر فيه سوى القليل من الحماية لحقوقهن، إن وجدت.

١٤ - وتتسم المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة بشأن القضايا الحساسة المتصلة بكيفية تنظيم الأسواق وتوليد النمو الشامل للجميع وتعزيز التجارة العادلة وإيجاد الوظائف والاستثمار في توفير الخدمات الأساسية، بكوها مناقشات تقوم على قاعدة عريضة وتشمل نطاقات واسعة من المواضيع، وهي توفر فرصة أمام دعاة المساواة بين الجنسين للمشاركة فيها، من أجل الدفاع عن قضية تمكين المرأة اقتصاديا وضمان أن تؤخذ الأبعاد الجنسانية للسياسات والبرامج في الحسبان.

١٥ - ويشكل التحليل الجنساني للسياسات المالية أمرا بالغ الأهمية. فالنظم الضريبية على سبيل المثال يمكن أن تؤدي إلى إيجاد واستمرار أوجه لعدم المساواة بين الجنسين، باعتبار أنها يمكن أن تؤثر في الكيفية التي يخصص بها النساء والرجال أوقاتهم للأعمال النظامية وغير النظامية والأعمال غير المدفوعة الأجر^(١٠). وقد بين بحث أجري مؤخرا للأبعاد الجنسانية

(١٠) Barnett, K., and C. Grown, C., Gender Impacts of Government Revenue Collection: The Case of Taxation London (Commonwealth Secretariat, 2004).

للسياسات والإصلاحات الضريبية في الأرجنتين وأوغندا وجنوب أفريقيا وغانا والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند، الآثار التوزيعية للسياسات الضريبية على المرأة والرجل، وأثر السياسات والإصلاحات الضريبية على الأعمال المدفوعة الأجر والأعمال غير المدفوعة الأجر، فيما بين الأسر المعيشية وداخلها على حد سواء، كما أظهر التأثير المتفاوت على الأشخاص على مدار حياتهم^(١١). وتوجد معظم النساء في البلدان النامية خارج شبكة ضريبة الدخل الشخصي، حيث يندرجن في إطار الاقتصاد غير النظامي أو في مهن القطاع غير النظامي ويتحصن على دخول كثيرا ما تكون أقل بكثير من الحد الأدنى لعتبة ضريبة الدخل. ولن يصل استخدام التسهيلات الضريبية في هذه السياقات من ثم إلا إلى نسبة ضئيلة من النساء اللاتي يندرجن ضمن الشبكة الضريبية.

١٦ - وتشكل مبادرات الميزة المراعية للمنظور الجنساني أمرا حاسما في تقييم الحساسية الجنسانية في مجال إدارة المالية العامة. وقدمت هذه المبادرات أدوات للإرشاد والرصد حتى يتسنى موازنة الالتزامات السياسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مع تخصيص الموارد. وتشترط النمسا أن تطبق الميزة المراعية للمنظور الجنساني في كافة مراحل الإدارة الاتحادية للميزانية، التي تشمل التخطيط والصياغة والتنفيذ والتحقق. وتُصنف السويد جميع الإحصاءات الواردة في مشروع قانون الميزانية حسب نوع الجنس وتضم إليه مرفقا إحصائيا بشأن المساواة الاقتصادية بين المرأة والرجل. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان جهود الدعوة وبناء القدرات في مجال الميزة المراعية للمنظور الجنساني في بعض بلدان أفريقيا، بما في ذلك غابون وغانا ونيجيريا.

١٧ - ويتطلب وضع سياسات مراعية للمنظور الجنساني فهما بالعواقب التوزيعية لاستراتيجيات النمو الاقتصادي والسياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية التي تقوم عليها، وفهما بالقوى التي تحد من تمكين المرأة اقتصاديا. وقد ترسخت مبادرة إدارة السياسات الاقتصادية والجنسانية، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفريقيا ويجري حاليا تكرارها في وسط وشرق أوروبا وفي آسيا، وتركز هذه المبادرة على تكوين كتلة حرجة من الاقتصاديين الواعين بالمسائل الجنسانية من أجل دعم وضع سياسات وأطر الاقتصاد الكلي المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذها ورصدها. ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مبادئ توجيهية وأدوات لتعميم المنظور الجنساني تستهدف مساعدة وزارات العمل والأجهزة الوطنية المعنية

(١١) Grown C. and Valodia, I. (eds). Taxation and Gender Equity: A comparative analysis of Direct and Indirect Taxes in Developing and Developed Countries (Routledge, New York 2011)

بالمساواة بين الجنسين. كما أن إدارة شؤون الإعلام تروج لقضية تمكين المرأة اقتصاديا في إطار أعمال التوعوية والدعوية التي تضطلع بها.

١٨ - ويميل الكثير من السياسات الاقتصادية إلى تجاهل التوزيع الجنساني للأعمال المدفوعة الأجر والأعمال غير المدفوعة الأجر. إلا أنه من الممكن مراعاة التوزيع الجنساني للأعمال المدفوعة الأجر والأعمال غير المدفوعة الأجر في تشخيص السياسات وتصميمها. فعلى سبيل المثال، تساعد المنحة التي تقدمها جنوب أفريقيا لدعم الطفل في التخفيف من بعض القيود بما في ذلك القيد المتمثل في الحاجة إلى توفير رعاية الطفل، الذي يقلل مشاركة النساء اللاتي يكن في سن العمل في صفوف القوى العاملة^(١٢).

١٩ - ويمكن أن يحد تدني الدخل المرتبط بفترات الركود من الفرص المتاحة للأطفال الفقراء ويؤدي إلى تفاقم الفقر المتوارث عبر الأجيال^(١٣). وقد ساعدت برامج الحماية الاجتماعية النساء في التخفيف من بعض الآثار المتباينة حسب نوع الجنس الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، زادت المكسيك في عام ٢٠٠٩ تغطية ونطاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة المسمى "فرص"، من أجل مساعدة الفقراء على مواجهة الزيادة في أسعار المواد الغذائية. وزادت جنوب أفريقيا بسرعة من تغطية التحويلات الاجتماعية التي تستهدف الأسر الفقيرة، واستجابت الفلبين إلى الأزمة عن طريق توسيع نطاق برنامج تجريبي للتحويلات النقدية المشروطة وكان عدد الأسر المعيشية المستفيدة منه في عام ٢٠٠٨ لا يتجاوز ٦٠٠٠ أسرة إلى أن وصل إلى مليون أسرة معيشية بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وتخطط الحكومة إلى وصول البرنامج إلى ما بين ٤,٢ و ٤,٣ مليون أسرة فقيرة بحلول نهاية عام ٢٠١٢^(١٤).

ثالثا - التجارة

٢٠ - ترتبط السياسات التجارية بتمكين المرأة اقتصاديا، بما تنقله من تأثيرات على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها الرجل والمرأة. وتشمل آليات النقل، أثر السياسات التجارية على الأسعار والتوظيف والأجور والمهارات. ويتباين أثر السياسات التجارية على

(١٢) Nora Lustig (2010) Protecting Latin America's Poor During the Economic Crisis. Inter-American Dialogue Policy Brief NO. 2, (February, 2011).

(١٣) انظر Group of 20, OECD, ILO Country Policy briefs (2011) South Africa (www.oecd.org).

(١٤) انظر World Bank (August, 2011) Social Safety Nets Respond to Crisis, <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS>.

العلاقات بين الجنسين فيما بين البلدان، وداخلها، وفيما بين مختلف الفئات الاجتماعية، كما يتباين هذا الأثر من وقت إلى آخر.

٢١ - وتتيح فرص التوظيف في قطاع التصدير مصدرا هاما للعمل المأجور بالنسبة للنساء في بعض البلدان والمناطق. ويشير أحد تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عمالة المرأة تشكل ٧٠ في المائة من مجموع الوظائف البالغ ٢٧ مليون وظيفة في مناطق تجهيز الصادرات. وفي الآونة الأخيرة، لم يقتصر إسهام مشاركة المرأة في تجارة الخدمات على تحقيق تمكينهن الاقتصادي فحسب، وإنما أيضا في زيادة المنافسة الوطنية^(١٥). وفي حين أسهمت هذه الوظائف في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتعزيز مكانتها في الأسرة، كانت ظروف العمل في هذه الصناعات سيئة غالبا، واتسمت بالانخفاض الدائم في الأجور، وانعدام المساواة بين الجنسين في الأجور، والطول المفرط لساعات العمل وعدم الاستقرار الوظيفي^(١٦). وأثيرت شواغل أيضا بشأن الافتقار إلى تدابير الصحة والسلامة المهنيين، والتهديد الذي يتعرض له التنظيم الذاتي للعمال أو حظره والعنف عموما، والعنف والمضايقة الجنسين القائمين على أساس نوع الجنس^(١٧). وقد لا يجري إنجاز العمل بأكمله داخل مصانع أو في أماكن عمل رسمية، حيث أن بعض سلع التصدير قد تصنع على أساس العمل بالقطعة أو تنتج في المنزل. وعادة فإن الأجور في بعض الحالات تكون متدنية للغاية بما لا يسمح للنساء بالتححرر من رتبة الفقر في الوقت نفسه الذي لا يكون أمامهن سبيل للحصول على الحماية الاجتماعية.

٢٢ - وقد أدى التوسع في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى زيادة فرص العمل للنساء الماهرات في عدة بلدان. وفي العقود الماضية أسهمت مهام مثل إدخال البيانات ومعالجتها إلى إيجاد وظائف للنساء في بلدان منها بربادوس وجامايكا والفلبين. وفي الآونة الأخيرة أسهمت المهام المتصلة بأعمال مراكز الاتصال المتعلقة بالبرامجيات ونظم الاتصالات إلى إيجاد وظائف للنساء في بلدان مثل ماليزيا والهند^(١٨). ومع ذلك لا تزال النساء يعملن بكثرة في تصنيع الملابس الجاهزة: حيث تشكل النساء ما يربو على ٨٠ في المائة من هذه العمالة في بنغلاديش وما يربو على ٧٥ في المائة في كينيا.

(١٥) Puri, L. "Trade in Services, Gender and Development: A Tale of two Modes", In Trade and Gender: Opportunities and Challenges for Developing Countries. UN SALES PUBLICATIONS, E.04.11-D-28

(١٦) Günseli Berik Gender Aspects of Trade in "Trade and Employment from Myths to Facts", (ILO 2011)

(١٧) ILO. A Fair Globalization: Creating Opportunities for All. (Geneva 2004)

٢٣ - وتشير الأدلة المستقاة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن التصنيع المدفوع بالتصدير وتوظيف النساء مترابطان بشكل إيجابي. تظهر البيانات المستمدة من منظمة العمل الدولية أنه في أوائل التسعينات، كان نصيب المرأة من العاملين في قطاع التصنيع يمثل ٤٣ في المائة في تونس، و ٣٧ في المائة في المغرب. ومن ناحية أخرى، تحدد الصناعات المتمركزة حول النفط من عمالة المرأة. في الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية وهي بلدان تعتمد بشكل كبير على استخراج النفط والإيرادات المتولدة عنه، لا توجد إلا نسبة ضئيلة من النساء الناشطات اقتصادياً ممن يلتحقن بعمل مجز^(١٨).

٢٤ - وقد يستتبع عمليات تحرير التجارة والتعديلات الهيكلية آثار تغير من أوضاع الإنتاج والتوظيف^(١٩). فعلى سبيل المثال، يستتبع تخفيض الحواجز الجمركية تعديلات باعتبار أنه لن يصبح بإمكان المنشآت المحلية المنافسة مع الواردات. وقد يستغرق العثور على مصادر جديدة للعمل في المجالات التي تتيح ميزة نسبية وفضلاً عن تطوير مجالات التصدير وقتاً، وقد تكون الوظائف والفرص الجديدة الناشئة مما يفيد منه منظمو الأعمال والعمال ذوي المهارات المختلفة أكثر منها لمن يعملون في المنشآت التي تحميها التعريفات. وتبين الدراسات أن المكاسب المتحققة من تحرير التجارة تفوق في المحصلة هذه التكاليف حتى وإن كانت التعديلات لا تتسم بالحيادية إزاء نوع الجنس^(٢٠).

٢٥ - واقترون ارتفاع عمالة المرأة في قطاع التصدير بزيادات في الأجور في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة المستقاة من الصين إلى أن العاملات في الصناعات الجديدة المتصلة بالتصدير يحصلن على أجور أعلى منها في الصناعات الأقدم في الدولة، وفي بنغلاديش والمغرب، كان التمييز في الأجر ضد المرأة في مجال صادرات المنسوجات أقل منه في المجالات الصناعية الأخرى التي تحتاز أولى مراحل التحرير، وقد انخفض هذا التمييز مع مرور الوقت^(٢١). إلا أن الأمر ليس كذلك دائماً. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تشير الدلائل إلى أن تحرير التجارة تزامن مع زيادة عدم المساواة في الدخل والأجر على حد سواء^(٢٢).

(١٨) Moghadam, V. M. *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East* (London, 2003).

(١٩) Puri, L. The "engendering of trade for development", in *Trade and Gender: Opportunities and Challenges for Developing Countries*. UN Sales Publication E.04.II.D.28.

(٢٠) انظر Winters, A. "Trade liberalization and economic performance: an overview", in *Economic Journal*, Vol. 114.

٢٦ - وفي عام ٢٠٠٩، ومع بداية الأزمة المالية الاقتصادية انخفض معدل التجارة العالمية بنسبة ١١ في المائة. ودللت هاشاشة التعافي في كثير من البلدان، وضعف الطلب في الاقتصادات الأكثر تقدماً، على نحو ضمني، إلى أن العمالة في صناعات التصدير التي مثلت قبلاً مصادر هامة لعمالة المرأة في العديد من البلدان صارت مهددة. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، فقد ١٨ في المائة من مجموع القوى العاملة في قطاع الملابس، ومعظمهم من النساء، وظائفهم خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩^(٢١).

٢٧ - وقد بدأت مسألة المساواة بين الجنسين تحظى ببطء ببعض الاهتمام في جدول أعمال التجارة الدولية. وكما أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن نحو ٣ في المائة من مجموع "المعونة من أجل التجارة" (٤٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٨) تضمنت بعض الأبعاد الجنسانية^(٢٢). وقد أحرزت بعض البلدان تقدماً هاماً على طريق إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في مبادراتها التجارية: فقد حددت أوغندا، في استراتيجيتها الوطنية للتصدير، عوائق تحول دون مشاركة المرأة في الصادرات وأدرجت تدابير للاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة للأوغنديات وزيادة إسهاماتهن إلى الصادرات، وتدعم السنغال عمل المشتغلات بالتجارة بتقديم الدعم لرائدات الأعمال الحرة في إطار الوكالة السنغالية لتشجيع الصادرات، كما أن البعد الجنساني يمثل الأولوية المواضيعية الشاملة للسويد في أنشطتها المتصلة بالمعونة من أجل التجارة.

٢٨ - غير أن تقييماً الأثر الجنساني لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية لم تستخدم بشكل كامل للتأثير على المفاوضات التجارية. فكثيراً ما يكون تمثيل المرأة ناقصاً في مثل هذه المفاوضات، لا سيما في وفود البلدان النامية. وفي هذا السياق، تجري البلدان الجزرية في المحيط الهادئ حالياً تقييماً تتعلق بأثر التجارة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما أتم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقييماً للأثر الجنساني لسياسات تحرير التجارة في بوتان والرأس الأخضر وليسوتو.

٢٩ - ويتطلب الاستفادة من كافة الإمكانيات التي يتيحها تسخير التجارة من أجل التنمية التصدي للعوائق التي تتعلق بالبعد الجنساني تحديداً، وزيادة الفرص التجارية أمام المرأة. وتتيح أطر التعاون الإنمائي المتعددة الأطراف، بما فيها مبادرة المعونة من أجل التجارة، والإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، وإطار عمل الأمم المتحدة

(٢١) ILO and Asian Development Bank, Women and labour markets in Asia (Bangkok, 2011).

(٢٢) "Aid for Trade: A gender dimension", powerpoint presentation by F. Lammersen, OECD, Gendernet 8th meeting, June 2010 (<http://www.oecd.org/dataoecd/57/8/45523507.pdf>).

للمساعدة الإنمائية نقاط انطلاق للعمل على إدماج المسائل الجنسانية في التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب إشراك المفاوضات من النساء بشكل عملي عندما تستأنف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

رابعاً - المرأة والعمالة

٣٠ - اتجهت مشاركة المرأة في سوق العمل إلى الزيادة: ففي الفترة بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٩، ارتفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل على الصعيد العالمي من ٥٠ إلى ٥٢ في المائة، وانخفض معدل مشاركة الذكور من ٨٢ إلى ٧٨ في المائة. وتتم هذه التغيرات عن اتجاه عام بين الشباب من الجنسين لقضاء فترة أطول في التحصيل الدراسي. ونتيجة لذلك، ضاقت المسافة بين معدلات مشاركة الرجل والمرأة في قوة العمل على الصعيد العالمي من ٣٢ نقطة مئوية في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٩^(٣).

٣١ - ولا تزال الفروق بين الجنسين كبيرة في بعض المناطق، ولا تزال هناك حواجز كبيرة قائمة تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل. وينخفض معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو عند مستوى ٢٦ في المائة، عنه في أي منطقة أخرى في العالم، وتظل نسبة العاطلات عن العمل أعلى من نسبة العاطلين^(٢٣). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، زادت مشاركة المرأة في قوة العمل على مدى العقود الأخيرة^(٢٤)، إلا أن مشاركتها لا تزال محدودة نتيجة للتمييز وانعدام الخدمات العامة في مجال رعاية الطفل وعبء العمل غير المأجور.

٣٢ - وثمة أيضاً فروق كبيرة وبنوية بين وظائف الرجال ووظائف النساء. ففي مجال الصناعة على الصعيد العالمي، لا تزيد مشاركة المرأة العاملة على نسبة ضئيلة (١٨ في المائة مقابل ٢٦ في المائة لجميع الرجال العاملين). ويرجح أن تعمل المرأة بدرجة أكبر من الرجل في قطاع الزراعة (٣٧ في المائة من جميع النساء العاملات مقابل ٣٣ في المائة من جميع الرجال العاملين) وفي قطاع الخدمات (٤٦ في المائة من جميع النساء العاملات مقابل ٤١ في المائة من جميع الرجال العاملين)^(٢٥). وداخل القطاعات والشركات والمهن، تتباين

(٢٣) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في البلدان العربية ٢٠٠٥: نحو النهوض بالمرأة في العالم العربي، (نيويورك، ٢٠٠٦).

(٢٤) انظر GTZ, the World Bank, and the Inter-American Development Bank; Women's Economic Opportunities in the Formal Private Sector in Latin America and the Caribbean: A Focus on Entrepreneurship (Washington D.C., 2010).

(٢٥) انظر (منظمة العمل الدولية، *Global employment trends for women* (جنيف، آذار/مارس ٢٠٠٩)).

مستويات تركيز الرجال والنساء في مختلف درجات هرم العمل. فتقدم النساء لشغل مناصب أرفع ومناصب إدارية تعوقه علاقات القوة والحوافز المؤسسية، بما في ذلك الأعراف والاتجاهات^(٢٦). ويوصف ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعبارة ”السقف الخرساني“، ويتعين أن تُجَد المرأة في عملها بمقدار الضعف لكي تثبت أنها تملك في وظيفتها نفس القدر من المرونة والكفاءة الذي يملكه زميلها^(٢٧).

٣٣ - وفي ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة تتزايد صعوبة العثور على العمل في عدد كبير من البلدان. ففي عام ٢٠١٠، بلغ معدل البطالة العالمي ٦,٢ في المائة مع وصول معدل بطالة الرجال إلى ٦,٠ في المائة والنساء ٦,٢ في المائة^(٢٥). وفي بادئ الأمر كانت القطاعات التي يهيمن عليها الرجال - التمويل والتشييد والنقل والصناعات التحويلية - هي الأكثر تضرراً من الأزمة. ولكن مع استمرار تداعيات التراجع في النشاط الاقتصادي العالمي، طال فقدان الوظائف كلاً من الرجال والنساء على حد سواء^(٢٨). وتضرر الشباب من الجنسين بوجه خاص من الأزمة؛ ففي ٥٦ بلداً توافرت عنها البيانات، يقل عدد الشباب في سوق العمل بمقدار ١,٧ مليون شاب عن المتوقع، وهو ما يمكن أن يشير إلى تزايد الشعور بالإحباط لدى الشباب. وفي منطقة جنوب شرق آسيا يرجح أن يزيد معدل انتشار البطالة بين الشباب بخمسة أضعاف عن معدل انتشاره بين الكبار، إلى جانب تعرض الشباب بصورة متواترة للبطالة الجزئية^(٢٥).

٣٤ - وفي جميع أنحاء العالم، يرجح بدرجة أقل أن تحصل المرأة على عمل لائق مقارنةً بالرجل. وتشير البيانات إلى أن النساء يتركزن بنسب غير متكافئة في أشكال العمل ”المهش“^(٢٩)؛ فهن يتركزن في الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة؛ ويتقاضين أجوراً أقل؛ ويضطلعن بقدر غير متكافئ من العمل المتري وأعمال رعاية الأسرة بدون أجر. وتمثل النساء بصورة غير متكافئة في العمل غير النظامي ولا سيما في قطاعات الخدمة المنزلية والضيافة

(٢٦) انظر (منظمة العمل الدولية، “Breaking the Glass Ceiling: Women in Management” (جنيف، ٢٠٠٤)).

(٢٧) www.executive-magazine.com “Women in business - Breaking glass: Six Arab women executives on gender, careers and life” issue no. 9 (July 2007).

(٢٨) “Global economic crisis, gender and work: key policy challenges and options” Global Jobs Pact, Policy Brief 15 (Geneva, 2010).

(٢٩) وفقاً لمنظمة العمل الدولية تقاس العمالة المهشة باعتبارها النسبة في مجموع العمالة التي يمثلها العاملون لحسابهم الخاص والعاملون لحساب الأسرة (انظر http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/econ_development/vulnerable_employment.pdf).

والترفيه والزراعة (بما فيها قطاع تجهيز المنتجات الزراعية)^(٣٠). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، توظف المرأة في الأعمال التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن وفي الأعمال غير النظامية، من قبيل الوظائف غير المتفرغة، التي يشغلها ٢٨ في المائة من المستخدّات مقارنة بنسبة ١٦ في المائة من المستخدّمين. وتوظف غالبية النساء في القطاعات المنخفضة الإنتاجية، حيث يتقاضين أجوراً هزيلة مع انخفاض إمكانيات حصولهن على الحماية الاجتماعية. وأثيرت أهمية ضمان الحقوق الاقتصادية للنساء اللواتي يعشن في أوضاع الاحتلال.

٣٥ - وتشير الدلائل المستقاة من ٨٣ بلداً إلى أن النساء يتقاضين أجوراً تقل بما بين ١٠ و ٣٠ في المائة عن أجور الرجال^(٣١). ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، بلغت فجوة الأجور بين الجنسين في عام ٢٠١٠ (على أساس متوسط الأجر في الساعة الواحدة عن العمل المتفرغ) ١٠ في المائة. وتعكس فجوات الأجور بين الجنسين التفاوت التعليمي، ومدى القدرة على المساومة وإمكانية التنقل في سوق العمل ومرونة هذه السوق، وارتفاع درجة الانخراط في الوظائف غير المتفرغة والمؤقتة والمنخفضة الدخل، والتمييز المباشر. ولا تقدم مؤهلات العامل وخصائص الوظيفة تفسيراً كاملاً لفجوات الأجور بين الجنسين؛ وتُلمّح الدراسات التي أجريت بشأن الفروق بين أجور الجنسين إلى أن جزءاً من الفرق بين أجور الرجال وأجور النساء يعزى إلى التمييز المباشر بين الجنسين^(٣٢).

٣٦ - وتركز الدول الأعضاء الآن بصورة متزايدة على تنفيذ تدابير تهدف إلى تضيق فجوة الأجور بين الجنسين. فقامت المملكة المتحدة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بحذف المواد المتعلقة بسرية الأجور في عقود التوظيف. وطلبت أيضاً إلى المنظمات، لا سيما التي يبلغ ملاك مستخدميها ١٥٠ مستخدماً فأكثر، أن تقوم طوعاً بالإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالمساواة بالنسبة لقوة العمل خاصتها. وفي السودان، يقرر القانون الساري المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة. وفي المغرب، قامت وزارة العدل في عام ٢٠٠٥ بإنشاء وحدة جنسانية للحد من التفاوت بين الجنسين في مجالات التوظيف وضمان المساواة في الأجور وإمكانية الحصول على الموارد^(٣٣).

(٣٠) انظر (Equality at work: Tackling the challenges, report of the Director-General (Geneva, 2007).

(٣١) Global Wage Report 2008/09: Minimum wages and collective bargaining, Towards policy coherence (Geneva, 2008).

(٣٢) المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير نوع الجنس (الرباط، ٢٠٠٨)، (انظر www.finances.gov.ma).

٣٧ - على أن زيادة مشاركة المرأة في العمل المأجور لم يصاحبها انخفاض في العمل غير المأجور. فخفض النفقات في توفير الخدمات الأساسية، واستحداث رسوم استخدام في بعض القطاعات من قبيل التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، دفع غير القادرين على السداد إلى زيادة الاعتماد على العمالة غير المأجورة من النساء والفتيات. وتبين الدلائل المستقاة من الأرجنتين وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا ونيكاراغوا والهند أن النساء يعملن بشكل عام لساعات أطول في اليوم، عند إحصاء النساء اللاتي يعملن بأجر أو اللاتي يعملن بدون أجر، وأن مقدار العمل غير المأجور يزيد عندما يكون هناك طفل صغير في المنزل^(٣٣). وبالمثل، تشير البيانات المتعلقة باستخدام الوقت المستقاة من منطقة أمريكا اللاتينية إلى أنه في حين يمكن أن يتباين بصورة كبيرة بين البلدان عدد الساعات التي يقضيها النساء والرجال في العمل المنزلي غير المأجور والعمل المأجور، فإن مجموع الوقت الذي تقضيه النساء في العمل يكون أطول من الوقت الذي يقضيه الرجال، وأن النساء يقضين جزءاً أكبر من وقتهم في العمل بدون أجر مقارنة بالوقت الذي يقضيه الرجال في جميع الحالات. وتبين الدلائل المستمدة من البلدان المرتفعة الدخل أن الرجال يقضون فترة أطول من يوم العمل في الأعمال الموجهة نحو السوق، بينما تقضي النساء جزءاً أكبر في الطهي والتنظيف ورعاية الطفل^(٣٤). وفي جميع البلدان المشمولة بالدراسة، عدا بلدان الشمال الأوروبية، أسفر حساب ساعات العمل الذي يتم فيه الجمع بين العمل السوقي والعمل غير السوقي عن أيام عمل أطول للنساء.

٣٨ - وقام عدد كبير من البلدان بالاستثمار في البنية التحتية العامة، بما في ذلك المياه والنقل والطاقة، من أجل خفض عبء العمل المنزلي، بما في ذلك تقديم الرعاية، داخل الأسر المعيشية. ويمكن أيضاً أن يؤدي توافر المياه الجارية واستخدام الأجهزة الكهربائية إلى خفض مقدار الوقت والطاقة الذي يُنفق في هذه المجالات. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم إنشاء منصات متعددة الوظائف، تتكون من محرك ديزل ومجموعة متنوعة من الأدوات المصاحبة من قبيل المطاحن والمقاشير والمبادلات وأجهزة شحن البطاريات والمضخات، وأجهزة اللحام ومعدات النجارة، استفاد منها نحو ٢ ٠٠٠ قرية في بنن وبوركينا فاسو

(٣٣) Budlender, D. "The Statistical Evidence on Care and Non-Care Work across Six Countries", United Nations Research Institute for Social Development, Gender and Development Programme Paper No.4 (December, 2008).

(٣٤) Razavi, S., and Staab, S., "The Social and Political Economy of Care: Contesting and Class Inequalities", paper prepared for the Expert Group Meeting on Equal sharing of responsibilities between women and men, including caregiving in the context of HIV/AIDS, organized by the former United Nations Division for the Advancement of Women, (Geneva, October, 2008).

وتوغو والسنغال وغانا وغينيا ومالي والنيجر. وأدى استخدامها إلى خفض الوقت الذي تقضيه المرأة في العمل المنزلي بمقدار ساعتين إلى أربع ساعات يوميا. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدعم مشاريع في كينيا وموزامبيق، كما قامت اليابان بدعم مشروع مماثل في السنغال، لتحسين إمكانية حصول النساء على الماء وتخفيف عبء العمل الواقع عليهن.

٣٩ - ويمكن أن يؤدي توفير مرافق وخدمات الرعاية للأطفال والمرضى والمسنين بصورة موثوقة وتكلفة مقبولة، وكذلك إتاحة التعليم بتكلفة مقبولة، إلى تيسير التوفيق بين متطلبات العمل والحياة الأسرية. وقد قامت الحكومات في عدد كبير من البلدان بتشجيع مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على أن تكون بمثابة هيئات نشطة لتقديم الرعاية، بمنح الإعانات لمقدمي الرعاية أو منح علاوة دخل للوالدين لجعل خدمات رعاية الطفل أيسر تكلفة. وقد تحركت حكومات الأرجنتين وأوروغواي وجمهورية كوريا وشيلي باتجاه تقديم خدمات الرعاية على نطاق أشمل بتوسيع نطاق الخدمات وتجريب آليات للتمويل والتنفيذ. وفي إسبانيا، حيث يبدأ التعليم الإلزامي في عمر ست سنوات، يتاح التعليم المدرسي المبكر (٣-٥ سنوات) مجانا وينتظم في المدارس ٩٥ في المائة من الأطفال فوق سن الثالثة^(٣٥). وفي بولندا، يلزم قانون "رعاية الأطفال دون الثالثة" الشركات بإنشاء دور حضانة للمستخدمين. وتضع إيطاليا خدمات الرعاية ضمن الأولويات في سياساتها الهيكلية وسياساتها المتعلقة بتنمية المناطق الريفية.

٤٠ - وتركز المبادرات أيضا على زيادة مشاركة الرجال وتنمية مهاراتهم في مجال تقديم الرعاية. ففي البرازيل والمكسيك، وُضع برنامج تحت اسم "الرجل شريك في المسؤولية"، جرى توثيقه بعناية وشارك فيها الشباب واستخدمت فيه حلقات عمل وعروض فيديو وأدلة عن الأبوة وتقديم الرعاية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتشجيع إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات^(٣٦). وتستخدم شبكة سونكي للعدالة بين الجنسين في جنوب أفريقيا نهجا مبتكرة لتعزيز قدرات الرجال وزيادة التزامهم في مجال رعاية الأطفال، بمن فيهم

(٣٥) Benería, L. and Martínez-Iglesias, M. "The New Gender Order and Reconciliation Policies: The Case of Spain", paper presented at the conference on the theme "Towards gender equality in the labour market: work-family life reconciliation policies", Istanbul Technical University, 27 May, 2009, organized by Women for Women's Human Rights.

(٣٦) Barker, G., Engaging men and boys in caregiving: reflections from research, practice and policy advocacy in Latin America, prepared for the Expert Group meeting on "Equal sharing of responsibilities between women and men, including caregiving in the context of HIV/AIDS", organized by the former United Nations Division for the Advancement of Women, (Geneva, October, 2008).

اليتامى والمتضررون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الريفية^(٣٧). وقامت مؤسسة أفريقيا الرعائية (أفروكير) في زمبابوي، من خلال مشروع مبتكر، بتدريب ١٢٠ رجلاً تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٥ سنة للعمل كمتطوعين في مجال تقديم الرعاية من أجل زيادة مشاركة الرجال في الرعاية المنزلية والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - ويعد تأمين وظائف إضافية ولاتئة وظروف عمل ملائمة أمراً بالغ الصعوبة للمرأة العاملة في القطاع غير النظامي^(٣٨) وعندما يتسنى لأصحاب العمل الاعتماد على قوة عاملة لا تناح لها إلا بدائل قليلة للغاية، يكون بوسعهم دفع أجور استغلالية والاستهتار بقوانين العمل وارتكاب أعمال عنف ضد المرأة التي لا تستطيع عادة الوصول إلى آليات الشكوى أو الحصول على مساعدة قانونية للانتصاف من سوء المعاملة^(٣٩).

٤٢ - ويتجلى الافتقار إلى حقوق المرأة في القطاع غير النظامي في الطريقة التي تورد بها حقوق العمال في القوانين والممارسات الوطنية والمحلية، والطريق التي يجري بها إنفاذ تلك الحقوق، بما في ذلك إذا كانت المشاريع مسجلة وما إذا كانت تتقيد بالقواعد النازمة للأنشطة التجارية^(٤٠). وفي العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تفتقر مديريات التفتيش على العمل إلى العدد الكافي من الموظفين أو القدر الملائم من التدريب، بما في ذلك في مجال مراعاة الفوارق بين الجنسين، ويعوزها التجهيز اللازم لإنفاذ المعايير إنفاذاً فعالاً، ولا سيما بشأن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والعمال الذين يزاوون أعمالهم من المنازل وخدم المنازل^(٤١) وتشمل الخطط المبتكرة لتقييم حقوق العمال في القطاع غير النظامي التفتيش على العمل، الذي تضطلع به النقابات العمالية والعمال أنفسهم. وفي ولاية غوجارات، بالهند، مثلاً تقدم رابطة النساء العاملات لحساب أنفسهن المساعدة في رصد ظروف العمل بالنسبة لخادمات المنازل وتحديد معدلات دنيا للعمل بالقطعة تتواءم مع الحد الأدنى للأجور^(٤٢). وفي السودان، شكلت النساء العاملات في القطاع غير النظامي رابطات لتغطية احتياجاتهن الصحية.

(٣٧) Esplen, E., *Gender and Care: Overview Report*, BRIDGE (London, 2009).

(٣٨) Chant, S., and Pedwell, C., *Women, Gender and the Informal Economy: An Assessment of* (ILO).

Research and Suggested Ways Forward (ILO, Geneva, 2008).

(٣٩) الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: تمكين المرأة من الموارد الاقتصادية وكفالة سبل حصولها على الموارد المالية، بما فيها التمويل البالغ الصغر (نيويورك، ٢٠٠٩).

(٤٠) منظمة العمل الدولية، العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي، التقرير السادس، الدورة التسعون لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، ٢٠٠٢).

٤٣ - ويتعذر تنفيذ السياسات في غياب المعلومات عن العاملات في القطاع غير النظامي، أو في وجود اليسير من هذه المعلومات ولا سيما أنهن يكن عادة غير مدرجات في المسوح الوطنية عن العمالة أو المؤسسات. وقد حشدت مبادرة "الصباح" في كل من أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال ٣ ٠٠٠ عاملة من العاملات من منازلهن للحصول على فرص العمل اللائق ودخول الأسواق لتسويق منتجاتهن. وساعدت مبادرة "الصباح" في تحديد أجور منصفة للعمل بالقطعة لعضواتها العاملات من منازلهن اللائي أصبحن أيضاً ممثلات في مجلس إدارة المبادرة.

٤٤ - وتواجه بعض فئات النساء بما فيهن نساء مجتمعات الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة واللاجئات في مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع والمهاجرات قيوداً إضافية في سوق العمل. وتمثل المرأة نصف عدد المهاجرين في العالم البالغ ٢١٥ مليون مهاجر^(٤١)، كما تمثل نسبة مئوية متنامية من المهاجرين الداخليين الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ففي الصين وحدها هناك ٢٠٠ مليون مهاجرة من الريف إلى الحضر^(٤٢)، عدد كبير منهن فتيات يتركزن في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات^(٤٣). وتواجه النساء والفتيات على نحو غير متناسب انتهاكات للحقوق عند كل مرحلة من مراحل دورة الهجرة، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتمييز وتهريب المهاجرات والاتجار بهن واستغلالهن من قبل وكالات التوظيف وأرباب العمل. ولا يمكن لهن الحصول على الحماية الاجتماعية؛ أو المعلومات الموثوقة بشأن الهجرة الآمنة والقانونية؛ أو الخدمات الاجتماعية؛ أو يرشدن إلى آليات التحويل المالي الملائمة للمرأة؛ أو يطلعن على خطط للمدخرات والاستثمارات.

٤٥ - وبات استخدام خدم المنازل اتجاهاً متنامياً في جميع أنحاء العالم للأسر التي تسعى إلى التوفيق بين مسؤوليات الأسرة المعيشية ومتطلبات العمل. ويعمل العديد من خدم المنازل بدون عقود رسمية ولا يتلقون أي تأمين اجتماعي^(٤٤). ويزيد الطابع المستتر للعمل المنزلي من صعوبة إنفاذ التشريعات^(٤٥). وتقدر منظمة العمل الدولية أن عدد خدم المنازل يمكن أن يبلغ ١٠٠ مليون شخص في كافة أنحاء العالم وأن البيانات الواردة من ١٨ بلداً نامياً

(٤١) المنظمة الدولية للهجرة. تقرير الهجرة العالمية، ٢٠١٠ - الهجرة المستقبلية: بناء القدرات من أجل التغيير (جنيف، ٢٠١٠).

(٤٢) Chinese Floating Population Development Report 2010، انظر (http://www.gov.cn/jrzg/2010-06/26/content_1638133.htm).

(٤٣) منظمة العمل الدولية "العمل والأسرة: المشاركة سبيلاً للرعاية!"، موضوع حملة مساواة الجنسين محوراً للعمل اللائق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

تظهر أن العمل المنزلي يشكل نسبة تتراوح بين ٤ و ١٢ في المائة من العمل المأجور^(٤٤). وتشكل النساء ما بين ٧٤ و ٩٤ في المائة من جملة خدم المنازل^(٤٥).

٤٦ - وسنت الأرجنتين وشيلي وجنوب أفريقيا تشريعات تنص على الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل الأساسية لخدم المنازل. وجرى منذ عام ٢٠٠٢، مثلاً، ضمان حد أدنى للأجور لخدم المنازل في جنوب أفريقيا، مع تعديلها بشكل دوري لتتلاءم مع معدلات التضخم، بما في ذلك كفالة الإجازة المدفوعة الأجر ومدفوعات العمل الإضافي ومدفوعات إنهاء الخدمة. ويلزم أرباب العمل بتسجيل خدم المنازل لدى صندوق التأمين ضد البطالة وتسديد مساهمات تأمينية تؤهلهم للحصول على استحقاقات البطالة والأمومة^(٤٦). ويجري حالياً في لبنان تطبيق العقد الموحد الذي وضعته لجنة توجيهية لبنانية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان للخدمات المهاجرات^(٤٧).

٤٧ - ويتيح المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية دورات تدريبية لبناء القدرات في مجالات حماية الأمومة وممارسة المرأة للأعمال الحرة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ووضع أدوات لمراجعة الأداء فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية تستهدف الحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين. وباشر مكتب اليونسكو في جوبا بجنوب السودان مشروعاً يستهدف إيجاد فرص عمل للشباب، يركز على أنشطة تدريب الفتيات على القراءة والكتابة وفي الصناعات الغذائية والحرفية والتصميم وأشغال الإبرة والحياكة.

خامساً - ممارسات الأعمال الحرة

٤٨ - يمكن الشروع في عمل تجاري النساء من الحصول على استقلالهن الاقتصادي والتغلب على الفقر وزيادة رفاههن. ومع أن النساء حاضرات في طائفة من أنشطة تنظيم المشاريع، يتركز العديد منهن في الأعمال التجارية المتناهية الصغر والأعمال الصغيرة والمتوسطة بسبب أعباء العمل غير المأجور والقيود على التنقل والافتقار إلى الضمانات المالية ومحدودية المهارات في المجال المالي. وغالباً ما تتجه المرأة إلى الأعمال الحرة التي توفر لها البقاء

(٤٤) تقدر منظمة العمل الدولية عدد خدم المنازل في ١١٧ بلداً بنحو ٥٣ مليون شخص استناداً إلى استقصاءات و/أو إحصاءات وطنية.

(٤٥) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٢-٢٠١١، تقدم المرأة في العالم ٢٠١١-٢٠١٢؛ البحث عن العدالة (نيويورك، ٢٠١١).

(٤٦) انظر <http://www.ohchr.org/EN/NEWSEVENTS/Pages/UnifiedContractLebanon.aspx>

أو تلبي احتياجاتها، بدلاً من الأعمال التجارية المدرة للأرباح نظراً لعدم توفر الخيارات أمامهما وعدم كفاية العمل الذي يُدفع لقاءه أجر جيد.

٤٩ - وقد انتهى تقييم أعدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣٤ بلداً أفريقيًا إلى أن الشواغل الملحة التي تواجه ممارسات الأعمال الحرة هي: قلة سبل الحصول على التمويل والموارد الإنتاجية؛ وانعدام سبل الوصول إلى التجارة الدولية؛ والتكلفة الباهظة لممارسة العمل التجاري؛ وصعوبة تجمعهم في تنظيم بوصفهم مباشرات للأعمال الحرة للأغراض الدعوية مع الحكومات والمنظمات الأخرى؛ والافتقار إلى مهارات كافية في مجال تنظيم المشاريع.

٥٠ - وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي منطقة لا تزال المرأة فيها قليلة التمثيل بين أصحاب الأعمال التجارية ومديريها، أصبحت النساء مشاركات في الملكية في ٣٦ في المائة من الشركات، ومديرات في المستويات العليا في ١٨,٧ في المائة من الشركات^(٤٧) وفي أفغانستان، لا يوجد سوى ٦ في المائة من النساء كن يدرن أعمالاً تجارية في عام ٢٠٠٤^(٤٨).

٥١ - وعند مقارنة ممارسة المرأة للأعمال الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة تشارك فيها الإناث بنسبة ٢٠ في المائة من ملكية الشركات^(٤٩)، يتبين أنهما ما زالت ضئيلة بالمقارنة مع مناطق أخرى^(٥٠). وتتباين نسبة الشركات المملوكة للنساء من ٣٠ في المائة تقريباً في لبنان إلى ٢٠ في المائة في مصر إلى ما لا يزيد على ١٠ في المائة في المغرب. ومع ذلك، فإن الشركات المملوكة للإناث هي شركات راسخة ومنتجة ومتجاوبة مع مستجدات التكنولوجيا ومرتبطة بالأسواق العالمية مثلها مثل الشركات المملوكة للذكور، كما إن ما يزيد على ٦٥ في المائة من هذه الشركات تديرها مالكةا. ورغم هذه الدلائل، أظهر المسح الذي أجري لما عدده ٨٣٢ ٤ شركة في بلدان المنطقة الثمانية أن ١٣ في المائة فقط تمثل شركات مملوكة للنساء^(٥١). وبالرغم من عدم وجود

(٤٧) مساهمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(٤٨) مساهمة من مكتب الأمم المتحدة القطري للمرأة الأفغانية.

(٤٩) بالمقارنة مع أرقام أفاد بها البنك الدولي تتمثل في ٣٣ في المائة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و ٣٩ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٢٩ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٥٠) لا تمتلك أي دولة عربية حصة تفوق المعدل العالمي وهو ٢٩,٢ في المائة. والدولة العربية الوحيدة التي تظهر معدل للعاملات على أساس التفرغ يفوق المعدل العالمي في هذه الطائفة، وهو ٢٧,٤ في المائة، هي المغرب، حيث سجلت معدل ٤٠ في المائة، مع أن المتوسط الإقليمي هو ١٦,٢ في المائة.

(٥١) World Bank, "the environment for women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Region", (Washington, D.C., 2007).

اختلافات هامة في أنماط الشركات المملوكة للنساء والشركات المملوكة للرجال، تواجه المرأة عادة بيئة تجارية تتسم بقدر أكبر من العداء.

٥٢ - ويمكن للمرأة مع ذلك، أن تكون ممارسة ناجحة للأعمال الحرة إذا ما وجدت سياسات ومؤسسات تمكينية. ويؤدي تعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية للمرأة دورا حاسما في ربط المرأة بالأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، أدى البرنامج الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (حاليا هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لمساعدة المنتجات في بوركينا فاسو إلى زيادة إنتاج زبدة جوز الشبّية، التي تفي بمعايير الجودة التجارية العالمية، وزيادة مهارتهن في البيع والتفاوض وفي تقنيات التسويق، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة معارفهن بالخدمات المالية وتوسيع سبل وصولهن إلى هذه الخدمات.

٥٣ - وأبرز مؤتمر "تمكين المرأة اقتصاديا" الذي نظّمته الوكالة الكندية للتنمية الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوتاوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الحاجة إلى دعم منظمات الأعمال الحرة لمواجهة تحديات العولمة والتنافس في الأسواق العالمية والتحرك إلى أعلى في سلسلة الأنشطة المضيف للقيمة. واعتُبر الربط الشبكي فيما بين ممارسات الأعمال الحرة الذي يتم عن طريق الاتصال الشخصي والمعارض التجارية، وقيام الصلات بين الروابط والمشاريع النسائية في سلسلة الأنشطة المضيف للقيمة حاسم الأهمية من أجل تنمية قدرات ممارسات الأعمال الحرة.

٥٤ - وأبرزت الردود بعض المبادرات التي تدعم ممارسات الأعمال الحرة من خلال البرامج التدريبية وحلقات العمل والمؤتمرات والمبادرات في مجال الائتمانات باللغة الصغر (وهو ما يحدث على سبيل المثال، في تركيا والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وكولومبيا ولايتفيا وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتراوحت المبادرات في جنوب أفريقيا بين دعم منظمات الأعمال الحرة عن طريق تزويدهن بخدمات لتطوير الأعمال حسب الطلب، وإتاحة إمكانية الحصول السهل وبتكلفة معقولة على التمويل وعلى الحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأتاح الصندوق الاجتماعي للتنمية في جيبوتي التمويل البالغ الصغر لممارسات الأعمال الحرة. ونظمت الجمهورية العربية السورية ٣٠ حلقة عمل لبناء القدرات في ١٤ قرية لدعم نساء الأرياف في مجال إقامة المشاريع والأنشطة المدرة للدخل، وقدمت القروض إلى ١٦٢ امرأة لإقامة مشاريعهن.

٥٥ - ويعمل برنامج تنمية قدرات منظمات الأعمال الحرة التابع لمنظمة العمل الدولية مع الحكومات ومنظمات أرباب الأعمال والنقابات العمالية ومنظمات المجتمعات المحلية لتهيئة بيئة مواتية لممارسات الأعمال الحرة اللائي يولدن فرصاً جيدة للعمل؛ ويسهمن في بناء القدرات المؤسسية في هذا المجال؛ ووضع الأدوات وتقديم خدمات الدعم لهن.

٥٦ - وتتناول اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسألة تطوير قدرات منظمات الأعمال الحرة من خلال ما يلي: تحسين التوعية بحالة ممارسات الأعمال الحرة بإجراء البحوث وجمع البيانات وتنظيم الحوارات في مجال السياسات؛ وبناء القدرات اللازمة لتنمية تنظيم المرأة للأعمال الحرة؛ والتشجيع على وضع سياسات اقتصادية تراعي الفوارق بين الجنسين.

٥٧ - وتسهم مثل هذه المبادرات في تنمية قدرات المرأة على ممارسة الأعمال الحرة، غير أنه يتعين اتباع نهج متكامل لإيجاد بيئة تمكينية للتطوير المستدام للشركات وإجراء حوار اجتماعي وعمل استثمارات في مجالات التعليم الأساسي والصحة والهيكل الأساسية المادية. وينبغي تقديم الدعم أيضاً إلى منظمات، مثل رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن، وشبكة العاملات في المنازل، التي تقدم المساعدة لممارسات الأعمال الحرة في تنظيم أنفسهن في تعاونيات وشبكات.

سادساً - صنع القرار الاقتصادي

٥٨ - يتصل أحد المعوقات الرئيسية المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً بغياهما عن المحافل التي يتم فيها اتخاذ القرارات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على توزيع الموارد الاقتصادية والمالية. فعلى الصعيد العالمي، يبلغ متوسط تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية ١٩ في المائة (١٧ في المائة بالنسبة للحقائب الوزارية). وقد أمكن بلوغ النسبة الحاسمة، أي ٣٠ في المائة، أو تجاوزها في ٢٨ بلداً استخدم ٢٣ منها نظام الحصص لبلوغ هذا الهدف^(٥٢). وتُستبعد النساء كذلك على صعيد الحكومات المحلية في العديد من البلدان. وفي البلدان الميلاينية، على سبيل المثال، لا يوجد للنساء صوت في المجالس البلدية المحلية ولا في صنع القرارات المتعلقة بتسيير الأسواق وبنائها الأساسية وخدمات الأمن فيها، رغم أن الضرائب التي تدفعها البائعات في الأسواق المحلية توفر الحصة الأعظم من تمويل تلك المجالس^(٥٣).

(٥٢) حسب المعلومات المستقاة من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي (٢٠١٠).

(٥٣) استناداً إلى مساهمة من المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٩ - وحين تصل المرأة إلى السلطة، لا تُكفل لها المساواة في الوصول إلى كافة مستويات الحكم. فقد وُجد أن الوزارات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، على سبيل المثال، يتولين حقائب وزارية تتعلق بمهام اجتماعية - ثقافية (٣٦,٧ في المائة) بما فيها الشؤون الاجتماعية والصحة والطفولة والأسرة والشباب وشؤون المسنين والتعليم والعلوم والثقافة والرياضة، أكثر من الحقائب الوزارية المرتبطة بالاقتصاد (١٧,٧ في المائة) وتشمل الشؤون المالية والتجارة والصناعة والزراعة^(٥٤). أما في إندونيسيا، فتتولى امرأتان وزارتي التجارة، والتخطيط الإنمائي الوطني.

٦٠ - وتُمثّل المرأة أيضا تمثيلا ناقصا في وظائف الإدارة في القطاعين العام والخاص في كافة أنحاء العالم. ورغم كون النساء يشكلن حوالي نصف القوة العاملة و ٦٠ في المائة من خريجي الجامعة الجدد في بلدان الاتحاد الأوروبي، إلا أنهن يمثلن أقل من ثلث قادة قطاع الأعمال التجارية. ويتعاضم تباين بين نسبة قائدات قطاع الأعمال وحصّة النساء من مجموع القوة العاملة في قبرص وفنلندا (حيث تفوق النسبة ٣٠ في المائة في البلدين) وتبلغ أدناها في اليونان وإسبانيا وإيطاليا (حيث تسجل جميعها نسبة أقل من ١٠ في المائة). وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن مجلس إدارة نموذجي مكوّن من ١٠ أعضاء لا يضم بين صفوفه عادة إلا امرأة واحدة، وأنه في ٩٧ في المائة من الحالات يرأس المجلس رجل. وفي عام ٢٠١٠، لم تحصل النساء إلا على أقل من ١٢ في المائة من عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الكبرى في الاتحاد الأوروبي، وما يزيد قليلا على ٣ في المائة من رئاسة هذه المجالس.

٦١ - ويمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور حاسم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد أعلنت ٣٠ من كبريات الشركات المساهمة العامة الإنمائية أهدافا لتمكين المرأة دون الحاجة إلى تطبيق نظام الحصّة الإلزامية. وفي النرويج، زادت حصص تمثيل النساء في مجالس إدارة كبريات الشركات النرويجية من نسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وسنّت السويد وفنلندا قوانين للشركات التجارية تشدد على أهمية تحقيق التنوع والمساواة بين الجنسين^(٥٥). وهناك عضوة واحدة في مجالس الإدارة مقابل كل ثلاثة أعضاء من الرجال في السويد وفنلندا، وتقل الأرقام عن ذلك بصورة طفيفة في لاتفيا وسلوفينيا ورومانيا. وفي مالطا ولكسمبرغ وقبرص وإيطاليا، تبلغ نسبة النساء في مجالس الإدارة أقل من ٢ في المائة. ولا يختلف الوضع كثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث

(٥٤) انظر European Commission, *Women and men in decision-making 2007: analysis of the situation and trends*, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities (Luxemburg, 2008).

(٥٥) انظر European Commission, *Report on Progress on Equality between Women and Men 2010: The gender balance in business leadership*, (Luxemburg, 2011).

تشكل النساء ١٥ في المائة من أعضاء مجالس الإدارة في الشركات الخمسمائة المشمولة بتصنيف فورشن لكبريات الشركات، ويرأسن ٢ في المائة من مجالس الإدارة.

سابعاً - الأدلة والبيانات

٦٢ - ثمة حاجة إلى جمع أدلة أفضل حتى يتسنى وضع سياسات ترفع مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة وإعداد بيانات من أجل تحليل الآثار الجنسانية لسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة. ومن المعوقات الرئيسية الأخرى في هذا المجال، نقص المعلومات المتعلقة بقيمة ونطاق العمل غير المأجور المنتج للسلع والخدمات التي تعول عليها الأسر والجماعات لتحقيق رفاهها والحفاظة على بقائها. ويمكن معوق آخر في عدم توافر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس فيما يتعلق مثلاً، بالدخل وملكية الأصول، فضلاً عن المتغيرات التي تشير إلى قدرة النساء على المشاركة في صنع القرار الاقتصادي.

٦٣ - ومنذ عام ١٩٩٨، يقوم ١٨ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإصدار بيانات متصلة باستخدام الوقت من منظور جنساني. وتم وضع تصنيف لأنشطة استخدام الوقت في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال اجتماع فريق الخبراء الدوليين المعني باستقصاءات استخدام الوقت في عام ٢٠٠٩^(٥٦). وهو حالياً في المراحل النهائية للمراجعة. وقد لقي هذا التصنيف ترحيباً من المؤتمر الإحصائي للأمريكيين لعام ٢٠١١ ودعيت الدول الأعضاء إلى استخدام نظام التصنيف المقترح والتعبير عن ملاحظاتها، بغية مواءمة استقصاءات استخدام الوقت في المنطقة. أما اليابان، فتجري منذ عام ١٩٧٦ استقصاءات لاستخدام الوقت كل خمس سنوات.

٦٤ - وتقدم شعبة الشؤون الجنسانية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساعدة تقنية لإنتاج معلومات إحصائية مع التركيز على البعد الجنساني. ويدل تزايد الطلب على المساعدة التقنية على أن الدول الأعضاء ترغب في تحسين جمع البيانات الإحصائية الجنسانية واستخدامها لأغراض صنع السياسات. وأدت استراتيجية المنتج/المستخدم التي تشجعها الشعبة إلى تعزيز التآزر الإيجابي بين المكاتب الوطنية للإحصاء والآليات الوطنية للمساواة الجنسانية. وتوفر الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا مساهمات لبناء القدرات في مجال الإحصاءات الجنسانية للمكاتب الوطنية للإحصاء في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى. ونشرت اللجنة دليلاً

(٥٦) اجتماع سنوي ينظمه المعهد الوطني للمرأة والمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (حاليا هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

للإحصاءات الجنسانية في عام ٢٠١٠، باللغتين الإنكليزية والروسية، وأنجزت أشرطة فيديو تدريبية بشأن ١١ موضوعاً رئيسياً تتعلق بالإحصاءات الجنسانية بالتعاون مع البنك الدولي.

٦٥ - ويحدد نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ معايير قياس الأنشطة الاقتصادية وتصنيفها. ويصنّف النظام أغلب الأنشطة التي تمارسها النساء (كما فيها الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال) كأنشطة غير اقتصادية، وبالتالي تقع خارج حدوده. لكنه يوصي بتسجيل هذه الأنشطة في حسابات موازية أو فرعية. ويسمح تزايد وجود استقصاءات استخدام الوقت بوضع حسابات فرعية إضافية، وآخر الأمثلة على ذلك ما هو معمول به في المكسيك. غير أنه لا يزال هناك نقص في البيانات وحاجة إلى إدخال تحسينات إضافية على المعايير والتعاريف العالمية. وهناك الكثير الذي ينبغي عمله قبل الاعتراف بأهمية قياس أعمال الرعاية غير المأجورة وإدماجها إدماجاً كاملاً في أنظمة الإحصاء الوطنية^(٥٧).

٦٦ - ووضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية مجموعة مؤشرات جنسانية دنيا ستعرض على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بغرض اعتمادها من الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة في شباط/فبراير ٢٠١٢. ويقترح الفريق مؤشرات في المجالات التالية: البنيات الاقتصادية والحصول على الموارد؛ والتعليم؛ والصحة والخدمات ذات الصلة؛ والحياة العامة وصنع القرار؛ وحقوق الإنسان للمرأة والطفلة. ويوصي الفريق بتدعيم طرائق جمع البيانات، وبخاصة الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، لكي تعكس المسائل الجنسانية على أكمل وجه، وإنجاز استقصاءات استخدام الوقت وجمع البيانات عن العنف ضد المرأة وعن تنظيم الأعمال الحرة والتمكين الاقتصادي للمرأة. واستجابة لذلك، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة حالياً على اتخاذ مبادرة جديدة ترمي إلى مواءمة الإحصاءات الجنسانية القائمة واستخدام البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس في مجالات العمالة والتعليم وتنظيم المشاريع التجارية وتنسيق جهود جمع البيانات الاقتصادية المصنّفة حسب نوع الجنس وتعزيزها، مع كفالة تولي البلدان زمام هذه الأمور.

(٥٧) انظر ILO, *Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery* (Geneva, 2011).

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧ - يتأثر الاقتصاد العالمي ببطء معدل الانتعاش من الأزمة المالية والاقتصادية وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة واستمرار عدم الاستقرار الذي يكتنف أسواق الأغذية والمحروقات، وهي ظروف يصل تأثيرها إلى جميع البلدان ويمس رفاه الناس على مختلف الصعد. وتحتاج الاستجابات السياسية العالمية إلى أن تعترف بالتمكين الاقتصادي للمرأة كجزء أساسي من الحل الذي يتوخى تحقيق نمو عالمي متوازن ومستدام، يكفل المساواة بين النساء والرجال وإنصافهم وحفظ كرامتهم.

٦٨ - ويمكن لسياسات الاقتصاد الكلي، إن كانت مراعية للمنظور الجنساني، أن تهيئ بيئة مواتية للتمكين الاقتصادي للمرأة. ورغم المبادرات المتكررة للمضي بهذا التمكن قدما، يغيب المنظور المتسق والمنهجي لمعالجة القيود التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديا في سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التجارة الدولية.

٦٩ - وبينما حصلت زيادة في سبيل حصول النساء على فرص العمل، ثمة حاجة إلى بذل الجهود لتقوية المؤسسات وتمكينها بالقدرات والموارد الكفيلة بتنفيذ السياسات التي تُسرّع بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتكفل تمتع العاملات بحقوقهن في الحصول على فرص العمل اللائق. ومن المجالات ذات الأهمية الحاسمة في هذا السياق، تنظيم ظروف العمل والعمالة بالنسبة لأكثر العاملات ضعفا، وبخاصة العاملات في القطاع غير النظامي، ومنهن العاملات من منازلهن وخادمت البيوت والعاملات المهاجرات. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل.

٧٠ - وتُشجّع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى ذات المصلحة على النظر في التدابير السياسية والإجراءات التالية من أجل المضي قدما بالتمكين الاقتصادي للمرأة:

(أ) تقييم الأثر الجنساني لسياسات الاقتصاد الكلي، وبخاصة الاستجابات السياسية المعتمدة كرد على الأزمة المالية والاقتصادية؛

(ب) إعداد بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وإحصاءات جنسانية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين استعمالاتها وتعزيز أدوات جمع البيانات، وبخاصة الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، لكي تعكس المسائل الجنسانية على أكمل وجه؛ وإنجاز استقصاءات استخدام الوقت وجمع البيانات عن التمكين الاقتصادي للمرأة، بما فيها البيانات المتعلقة بالعمالة والعمل وتنظيم الأعمال الحرة؛

- (ج) مراقبة البرامج الموجهة نحو تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وتقييمها بصورة منهجية، للوقوف عما يترتب عليها من نتائج وآثار على حياة النساء؛
- (د) تعزيز تمثيل المرأة في المفاوضات التجارية وكفالة مراعاة الاتفاقات التجارية وعمليات تحرير التجارة للمنظور الجنساني؛
- (هـ) تقليل نسب العمل غير المأجور من خلال الاستثمار في البنيات الأساسية والخدمات؛
- (و) اعتماد محفزات لتحويل المشروعات من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي، بوسائل منها تبسيط إجراءات التسجيل والتسديد التدريجي لرسوم التسجيل والاعتراف القانوني بحقوق الملكية؛
- (ز) إزالة الحواجز أمام مشاركة النساء في سوق العمل، وتقوية المؤسسات وسنّ الإصلاحات الضرورية لكفالة ظروف العمل اللائق.